

أو تمثيله، إذ إن المنظمات عملت كمرؤدة خدمات للنساء معتبرة إياهن الجهات المستفيدة مما توفره من خدمات، بدلا من أن تعمل معهن كشريكات متساويات معها، مرسخة بذلك فكرة الهرمية.

إلى موظفين ماهرين، وبالتالي بروز الحاجة إلى تمويل مستدام من أجل توفير حسن سير عمل المنظمة. يصل التقرير إلى ملاحظة مهمة: أثر الطابع المهني على علاقة المنظمات بمجتمع النساء الذي تعمل على مساعدته

على التمويل الدولي، وفق ما خلص إليه المسح. فقد أعلنت 29 منظمة أنها تحظى بتمويل جزئي أو كلي من الخارج، في حين أن عدداً من المنظمات الأخرى تعتمد على رسوم الخدمات والعضوية، كما على أموالها الخاصة لتمويل بشكل كلي أو جزئي أنشطتها. إلى ذلك، صرحت منظمة واحدة فقط أنها تحظى حصرياً بتمويل وطني إلى جانب الهبات، وأعلنت منظمة واحدة أن بإمكانها أن توفر استدامتها الذاتية، إذ إن استراتيجيتها الاقتصادية الذاتية تشكل مصدر تمويلها. الجدير بالذكر هو توثيق التقرير إدارة منظمة واحدة حالياً مشاريع تحظى بتمويل من 15 جهة مانحة مختلفة؛ وعليه، "يسلط اعتماد المنظمات المحلية إلى حد كبير على التمويل الدولي الضوء على العلاقة المعقدة القائمة بين المانحين الدوليين والفاعلين المحليين. فمن شأن ذلك بدوره أن يثير تساؤلاً بشأن التأثير المزعوم لما تعتمد الجهات المانحة من لغة وسياسات على كيفية تحديد المنظمات لهويتها ولجمال عملها". يعطي ممثلو المنظمات مثال العنف القائم على النوع الاجتماعي لايضاح كيف أن موضوعاً محدداً قد يجذب كل مصادر التمويل.

من بين 36 منظمة نسوية تجاوزت مع المسح يتبين أن 27 منها تركز بشكل أساسي على مسألة حقوق المرأة، تليها 13 منظمة تركز على مسألة المساواة بين الجنسين، 5 منظمات على الزواج المبكر و4 منظمات على مسألة المثليين والمثليات والمتحولين (هناك منظمات تركز على أكثر من مسألة).

أما في ما يتعلق بنوعية التدخلات فيظهر أن مسألتي النوعية والتنمية الاجتماعية تشكلان مجال التدخل الرئيسي لدى المنظمات حيث صرحت 27 منظمة أنها تعتمد على النوعية. ويدل ذلك وفق التقرير على "مستوى عالٍ من المهنية في صفوف موظفي هذه المنظمات، إذ إن تنفيذ هذه الأنشطة يتطلب امتلاك مهارات عالية. كما يدل أيضاً على التوجه العام السائد ضمن منظمات المجتمع المدني بالتحول إلى طابع المنظمات غير الحكومية". إلا أن التقرير ما يلبث أن يوضح الأثر السلبي لهذا الطابع المهني إذ ساهمت مطالب الجهات المانحة (مثل رفع التقارير المالية واللوجستية) بزيادة الحاجة

مع تصديق لبنان عام 1997 على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بدأت المنظمات غير الحكومية تنخرط في العديد من الشبكات الدولية، ما ساهم بالتالي ب بروز منظمات مراعية لمتطلبات تنفيذ المشاريع إذ تعدد إلى استهداف النساء من خلال الإستجابة لإحتياجاتهن وتحقيق حقوقهن. هكذا حلت المنظمات المستهدفة لجوانب محدّدة من قضايا المرأة تدريجياً محل المنظمات النسوية، أو المنظمات التي تعتمد نهجاً نسوياً واضحاً.

يستخلص السرد التاريخي وصولاً إلى اليوم، الإشكالية الكبرى التي فتكت بـ "المجتمع المدني" والمتمثلة بأثر الأجندات الدولية المنفّذة عبر الجهات المانحة على المشهد المحلي. يقول التقرير إن هذا الأثر بقي متفاوتاً. فالأجندات الدولية أحدثت حساً من المنافسة وسجالاً بين المنظمات النسائية، سعياً للحصول على تمويل ما عاق جهود تحقيق أي عملية تنسيق وإنجاز أي عمل جماعي متفق عليه، كما أنتجت مشاريع قصيرة الأمد وغير قابلة للاستدامة لإرتهاؤها بتوافر التمويل، من جهة، وأضفت طابعاً مهنياً على عمل كان في السابق تطوعياً صرفاً.

وعليه يسعى التقرير للإجابة على سؤالين أساسيين يوجهان لـ "المجتمع المدني": إلى أي مدى تساهم توجهات التمويل في تحديد ملامح تصميم المشاريع على المستوى المحلي؟ وهل المشاريع القصيرة الأمد والمتمحورة حول توفير الخدمات تساهم في تنقية التغيير الاجتماعي الذي يمكن لهذه المنظمات إحداثه؟

15 جهة مانحة تموّل منظمة واحدة!

إنطلاقاً من هيكليات تمويل المنظمات المحلية يتبين أن هناك أنواعاً مختلفة من الجهات المانحة في مجال القضايا النسوية، وبشكل أساسي وكالات الأمم المتحدة، والسفارات الأوروبية، والمؤسسات الدولية، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية الدولية، وشركات القطاع الخاص الأجنبية (مثل شركة روش للصحة) وشركات خاصة لبنانية. وعند تحليل هيكليات تمويل المنظمات النسوية في لبنان، يبدو أن هذه الأخيرة تعتمد إلى حد بعيد



المرأة. إلا أن هذا النقد الذي يستهدف المنظمات النسوية، يمكن تعميمه كنموذج واضح عن طريقة عمل جميع منظمات المجتمع المدني والـ NGOs.

في استعراض تاريخي موجز لتحوّل الحركات النسوية النضالية إلى "منظمات"، ينطلق التقرير من أن المنظمات النسائية اللبنانية بلغت ذروتها بعد انتهاء الحرب الأهلية. وقد صادفت هذه الفترة مع انتهاء حقبة الحرب الباردة التي تميزت بضح أموال خارجية ضخمة للمنظمات غير الحكومية اللبنانية بغية تنفيذ سياسات ما بعد مرحلة الحرب الباردة كـ "إرساء الديمقراطية" والحوكمة الرشيدة.

منظمات منفذة لسياسات الجهة المانحة

الاستراتيجيات الطويلة الأمد وما ينتج عنها من حالة لا استقرار "تساهم في تغذية ثقافة المنافسة التي تنظر إلى المنظمات على أنها "شركات" (...) فممارسات التمويل التي تعتمد عليها الجهات المانحة تساهم في تأجيج الفجوة بين المنظمات عبر تجزئة التمويل والمشاريع والمبادرات". فالمشاريع القصيرة الأمد أثرها محدود ولا تحدث أي تغيير مجتمعي، وهو ما يدركه جميع العاملين في المنظمات وفق اعترافاتهم في التقرير: حتى أن مدير إحدى المنظمات اعتبر أن "نموذج الإدارة الحالية للمنظمات أشبه بنموذج إدارة الأعمال التجارية: أي البحث أولاً عن مصادر تمويل ثم العمل على تنفيذ المشروع".

يخلص التقرير إلى نتيجتين أساسيتين: الأولى مفادها أن لا شراكات متوازنة بين المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة. إذ أن وكالات التمويل قلما تشرك شركاءها المحليين في بلورة السياسات. وفي هذا الصدد أظهر العمل الميداني أن "بإمكان المتطلبات المهنية المساهمة تحويل منظمة شعبية التوجه ومناضلة إلى مجرد منظمة مختصة في تزويد الخدمات. كما أن من شأن القيود التي تفرضها الجهات المانحة أن تقوض استقلالية المنظمات المحلية وملكيتهما لما تقوم به من تدخلات". لتصبح مجرد منظمات منفذة لسياسات الجهات المانحة. والنتيجة الثانية تتعلق بتغليب المشاريع القصيرة الأمد على

مصادر التمويل

"شيلد"، كفى عنف واستغلال. ■ المنظمات التي تعتمد على مصادر التمويل الوطني والمنح والهبات الوطنية: المجلس النسائي. ■ المنظمات التي تعتمد على المنح ومصادر التمويل الوطنية، ورسوم العضوية، والهبات: جمعية الشابات المسلمات وباحثات - تجمع الباحثات اللبنانيات. ■ المنظمات التي تتمتع باكتفاء ذاتي: تجمع النهضة النسائية.

بعض مصادر التمويل الخاصة بالفاعلين في مجال الجندر الذين تم مسحهم في التقرير: ■ المنظمات التي تعتمد حصراً على مصادر التمويل والهبات الدولية: مشروع ألف، أبعاد: مركز الموارد للمساواة بين الجنسين، نساء رائدات، مجموعة أبحاث والتدريب للعمل التنموي، جمعية موزايك/ Mosaic، اتحاد النسائي العربي الفلسطيني/ PAWL، المؤسسة العربية للحريات والمساواة، عدل بلا حدود، منظمة

ملك وأسواقه

السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يتميز المقر الجديد بموقعه الاستراتيجي على الأوتوستراد، وقربه من المراكز التجارية الكبرى والمجمعات السكنية في المنطقة. وهو يوفر للزبائن مجموعة من أحدث المنتجات والخدمات المصرفية، ضمن مساحة مريحة وعصرية. في المناسبة، أشار الدكتور فرنسوا باسيل إلى "أننا نتطلع بأمل كبير إلى المساهمة في تعزيز دور المدينة كمركز تجاري وسياحي ومقر لأهم الصناعات وأكبر المشاريع الاستثمارية".



فهو يتعرّف إلى الوجوه، ويتكيّف مع الأذواق والعادات، ويحدّد المشاعر. ويسمح له ذلك باختيار السلوك المناسب لكل حالة. يذكر أن «نوفوت» موجود حالياً في فرع بنك عودة الإلكتروني في باب إدريس.

قرض لليخوت من بنك لبنان والخليج

أطلق بنك لبنان والخليج ش.م.ل. قرض اليخوت LoanYacht الذي قد يصل سقفه لغاية 1,500,000 دولار أميركي مع مدة سداد لغاية 5 أعوام ونسبة تمويل تصل لغاية 70% من قيمة اليخت. أما بطاقة اليخوت Yacht Card فتقدّم لحاملها فرصة الاستفادة من فوائد برنامج المبالغ والمكافآت، إضافة إلى الدخول مجاناً إلى أكثر من 500 صالة انتظار في المطارات في أكثر من 300 مدينة في العالم والاستفادة من عروض على السفر إلى أكثر من 55 وجهة سياحية على معظم شركات الطيران العالمية. كما تحوّل البطاقة صاحبها الحصول على خدمات الرعاية كالتأمين الصحي والتأمين على السفر، وخدمات الحماية من الاحتيال، وعرض MasterCard، وتخفيضات على الشحن.

مقر جديد لـ «بيبيلوس» في البقاع

دشن بنك بيبيلوس الجمعة الفائت المقر الجديد لمديريته الإقليمية لمنطقة البقاع وفرعه الثاني في مدينة زحلة بحضور رئيس بلدية زحلة المعلقة السيد أسعد زغيب، ورئيس مجموعة بنك بيبيلوس الدكتور فرنسوا باسيل، وحشد من الفاعليات



«عوده» يطلق روبوت الذكاء الاصطناعي

أعلن بنك عودة إطلاق روبوت «نوفوت» الذي يشكّل بحسب البيان الصادر عن المصرف «ظاهرة أولى في المنطقة وآخر تجربة موضوعية في خدمة العملاء». «نوفوت» هو عبارة عن «بيبير روبوت» (Pepper robot) على شكل إنسان، وسيتمكّن من الترحيب بالعملاء وتوجيههم داخل فروع بنك عودة، والترؤيب لخدمات المصرف ومنتجاته. يؤدّي «نوفوت» حركات جسدية مثيرة للدهشة وله نبرة صوت ودودة، وقد تمّ تصميمه ليتنقل على نحو مستقل، ما يساهم في جعل تجربة العملاء في الفرع تجربة تفاعلية وحديثة. كما يتمكّن هذا العضو الجديد في فريق عمل بنك عودة بميزة الإحساس،